تقـريـر

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان:

إنجازات وتحديات وآفاق المستقبل (2021–2031)

10-2-2026

إعداد

سلمى عبد المنعم

برنامج السياسات العامة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

على مدار خمس سنوات من تطبيق الاستراتيجية الوطنية الأولى لحقوق الإنسان (2021-2026)، شهد ملف حقوق الإنسان في مصر تحولات لافتة على مستوى الخطاب الرسمي، الأطر المؤسسية، والمسارات التشريعية والتنفيذية، في محاولة لتأسيس مقاربة وطنية شاملة تربط بين الحقوق والحريات الأساسية من جهة، ومتطلبات الاستقرار والتنمية المستدامة من جهة أخرى. وقد مثلت هذه الاستراتيجية خطوة تأسيسية نحو بلورة رؤية مصرية متكاملة لحقوق الإنسان، مستندة إلى الدستور، ومستهدفة معالجة التحديات المتراكمة على مدار عقود في هذا الملف الحيوي.

وفي ضوء توجه واستعداد مصر لإعداد الاستراتيجية الوطنية الخمسية الثانية للفترة (2026-2031)، تسعى هذه الورقة إلى تقديم تقييم تحليلي متوازن لتجربة الاستراتيجية الأولى، من خلال رصد أبرز ما تحقق خلال فترة تطبيقها، وتحديد أوجه القصور والتحديات التي واجهت التنفيذ، وتحليل مدى اتساق السياسات والممارسات مع الأهداف المعلنة. كما تستعرض الورقة التوقعات المطروحة للاستراتيجية الجديدة، وتقترح عددًا من المداخل التي يمكن أن تسهم في تعزيز فاعليتها واستدامتها، بما يدعم تطوير منظومة حقوق الإنسان في إطار مؤسسي ومنهجي.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

أولًا:

استمرار عملية تعزيز حقوق الإنسان وحماية الهوية الوطنية

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ECSS

الإنسان أولًا

إنجازات الاستراتيجية الوطنية 2021-2026

أبرز ما تحقق في الحقوق السياسية والمدنية:

تطوير 8 مراكز إصلاح وتأهيل خلال (2021-2025)
الإفراج عن أكثر من 35 ألف شخص (2021-2025)
التوسع في التقاضي الإلكتروني حتى 70٪ المحاكم الاستئنافية والابتدائية

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

استفادة 4.7 مليون أسرة من تكافل وكرامة (2024)
رفع مخصصات الدعم إلى 742.6 مليار جنيه (2025/2026)
دعم العدالة الثقافية وتسجيل الخط العربي باليونسكو في 2021

حقوق الفئات الأولى بالرعاية

إصدار قانون حقوق المسنين رقم 19 لسنة 2022
تفعيل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2018
وإصدار 1.5 مليون بطاقة خدمات متكاملة حتى 2025
تمثيل المرأة 27٪ بالبرلمان وتشديد عقوبات العنف

ecsstudies
ecss.com.eg

تظل حقوق الإنسان في صميم السياسات الوطنية لمصر، وتمثل أولوية استراتيجية لا تتجزأ عن أهداف الدولة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة. وتعكس الخطط الحكومية المتواصلة، من تشريعات ومؤسسات وبرامج تدريب وتثقيف، حرص الدولة على تحقيق التوازن بين الحقوق الفردية ومتطلبات المصلحة العامة، ويضمن حماية الحريات الأساسية لجميع المواطنين دون تمييز.

ومن المنظور الحقوقي، ثمة اتفاق راسخ على أن تعزيز حقوق الإنسان عملية ديناميكية ومتجددة بطبيعتها، لا يمكن لأي دولة أن تبلغ فيها حالة الكمال المطلق، باعتبارها عملية تراكمية تستوجب مراجعة دورية للتشريعات والسياسات العامة، ومواكبة مستمرة للتحولات الداخلية والإقليمية والدولية. ويهدف هذا المسار إلى ضمان حماية الحقوق والحريات على نحو فاعل، وتفعيل آليات المساءلة والرقابة القانونية والإدارية، بما يكفل عدم الانتكاس أو الجمود المؤسسي.

وفي هذا الإطار، تتأسس الرؤية المصرية لحقوق الإنسان على الربط بين هذا الفهم الديناميكي للحقوق وبين الخصوصية الثقافية والدينية الوطنية، باعتبارها عنصرًا أصيلًا من عناصر التعددية الثقافية التي تحظى باعتراف دولي، ومرتكزًا من مرتكزات احترام السيادة الوطنية. وتؤكد الدولة المصرية حقها المشروع في صون هويتها الثقافية والدينية والحضارية، ورفض أي ضغوط خارجية تسعى إلى فرض مفاهيم أو حقوق لا تحظى بتوافق دولي أو تتعارض مع القيم المجتمعية السائدة، بما في ذلك بعض القضايا ذات الحساسية الخاصة، ويجد هذا النهج سنده في اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005، التي صادقت عليها مصر، والتي تقر صراحة بحق الدول في حماية هويتها الثقافية، بما يضمن تحقيق توازن دقيق بين الالتزامات الدولية واحترام الخصوصيات الوطنية [1]

ثانيًا:

الإطار العام للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2026)

تمثل الاستراتيجية أول رؤية وطنية متكاملة وطويلة الأمد في هذا المجال، فقد أطلقت رسميًا في 11 سبتمبر 2021[2]. تعد الاستراتيجية خطوة محورية من خلال الربط بين الالتزامات الدستورية والالتزامات الدولية، واعتماد نهج شمولي يتجاوز التركيز التقليدي على الحقوق السياسية ليشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع ضمان شمول الفئات الأكثر عرضة للحرمان، وتبرز الاستراتيجية إرادة وطنية لتعزيز العدالة الاجتماعية والاستقرار المؤسسي، وتعكس اهتمام الدولة بترسيخ حقوق الإنسان كركيزة أساسية في السياسات الوطنية والتنمية المستدامة[3].

وقد مر إعداد الاستراتيجية بعدة مراحل منهجية تضمنت مشاركة واسعة وتشاورًا حقيقيًا مع مختلف الفاعلين في الملف الحقوقي. بدأت بالمرحلة التحضيرية منذ إنشاء اللجنة العليا في 2018، مع تقييم شامل لاحتياجات الدولة ودراسة التجارب الدولية المقارنة وتحليل التوصيات الدولية والإقليمية، وصولًا إلى مرحلة التشاور والحوار الموسع في يناير 2021، التي شملت جلسات استماع افتراضية مع منظمات المجتمع المدني من مختلف المحافظات، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، والهيئة الاستشارية، والبرلمان والجهات الحكومية المعنية، بما ضمن دمج رؤى متنوعة في عملية الصياغة النهائية[4].

وتعكس هذه الاستراتيجية، في مجملها، إرادة واضحة للتعامل الجاد والمنهجي مع ملف حقوق الإنسان، باعتباره مسارًا إصلاحيًا مستمرًا لا يقتصر على الاستجابة الشكلية، بل يستهدف معالجة التحديات الهيكلية وتعزيز منظومة الحقوق والحريات على نحو متوازن ومستدام، في إطار يحترم الخصوصية الوطنية ويلتزم بالمعايير الدستورية والدولية.

وتأسيسًا على هذه المنهجية التشاركية والنهج الحقوقي الشامل، جاءت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان قائمة على أربعة محاور رئيسية: الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقوق الفئات الأولى بالرعاية (المرأة والطفل، ذوي الإعاقة، الشباب، وكبار السن)، والتثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

وقد تم تحديد برامج عمل واضحة في كل محور، تشمل إجراءات تنفيذية ملموسة، إلى جانب مقترحات لتعديل القوانين القائمة، لضمان توافق التشريعات الوطنية مع أهداف الاستراتيجية، وتعزيز حماية الحقوق الأساسية للمواطنين على جميع المستويات. كما حرصت الاستراتيجية على تحليل الفرص والتحديات الخاصة بكل محور بشكل منهجي؛ مما يمثل اعترافًا رسميًا من الدولة بالحاجة إلى الإصلاح المستمر والتعديل لتحقيق أفضل النتائج في ملف حقوق الإنسان. هذا النهج يعكس الإرادة الوطنية الخالصة لمواجهة التحديات واستغلال الفرص للوصول إلى منظومة حقوقية أكثر فاعلية وشمولاً، مع التركيز على التقييم الذاتي والمتابعة الدورية لمعالجة أي ثغرات.

ثالثًا:

ما تحقق على المستوى المؤسسي والتشريعي في إطار الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2026)

شهدت الفترة الممتدة من إطلاق الاستراتيجية في سبتمبر2021 وحتى نهاية عام 2025 تقدمًا ملموسًا على المستويين المؤسسي والتشريعي، يعكس اتباع الدولة نهجًا منهجيًا لتعزيز البنية الإدارية والقانونية الداعمة لحماية حقوق الإنسان. ويستند هذا التقدم إلى تقارير المتابعة السنوية الأربعة الصادرة عن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان[5]، والتي أظهرت انتظامًا في التقييم والربط بين تنفيذ الاستراتيجية والسياسات العامة للدولة.

على المستوى المؤسسي: عززت اللجنة العليا الدائمة (برئاسة وزير الخارجية) دورها كآلية تنسيقية مركزية من خلال عقد اجتماعات وزارية دورية، إعداد تقارير تنفيذية سنوية، ودمج أهداف الاستراتيجية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية[6] منذ العام المالي 2022/2023؛ مما أسهم في التكامل مع رؤية مصر 2030. كما تم استكمال إنشاء وتطوير وحدات حقوق الإنسان داخل عدد كبير من الوزارات والجهات (مثل الداخلية[7]، العدل، التضامن الاجتماعي، الهجرة، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة)، إلى جانب تشكيل لجان متخصصة لفحص الشكاوى والتظلمات، وإدماج برامج تدريب وبناء الوعي بحقوق الإنسان ضمن أنشطة المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة[8].

هذا التطور أدى إلى توسيع التعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، وتحسين التفاعل مع الآليات الدولية، وهو ما انعكس في انتظام تقديم التقارير للأمم المتحدة، والتفاعل الإيجابي مع الاستعراض الدوري الشامل (UPR)، ونجاح مصر في الحصول على عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة (2026 - 2028).

على المستوى التشريعي: استفادت العملية التشريعية من البنية المؤسسية المطورة؛ حيث قدمت الأمانة الفنية للجنة -عقب مشاورات موسعة مع المجتمع المدني والخبراء- أكثر من 30 مقترحًا تشريعيًا في العام الأول (2021-2022)[10]، ركزت على تطوير الإجراءات الجنائية، تعزيز حرية التعبير، وحماية الفئات الأولى بالرعاية، ووافق البرلمان على عدد منها (مثل تعديلات قانون حيازة الأسلحة). واستمر المسار في السنوات اللاحقة بإصدار قوانين وتعديلات مهمة، شملت قانون حقوق المسنين، تفعيل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (بإصدار بطاقات الخدمات المتكاملة لأكثر من مليون مستفيد)[11]، تطوير التشريعات الخاصة بحماية الطفل، مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتحديث منظومة العدالة الجنائية ومراكز الإصلاح والتأهيل. وارتبطت هذه الجهود ارتباطًا وثيقًا بمبادرات وطنية كبرى مثل «حياة كريمة»[12]؛ مما أسهم في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا.

على مستوى نقاط القوة: نجحت الاستراتيجية في إحداث تحول مؤسسي حقيقي في إدارة الملف، وترجمة بعض محاورها إلى سياسات وتشريعات، في المقابل، تكشف المتابعة التطبيقية -سواء من تقارير اللجنة أو ملاحظات منظمات حقوقية محلية ودولية- عن فجوات لا يمكن تجاهلها، أبرزها التفاوت بين النصوص القانونية والممارسة التنفيذية. فعلى سبيل المثال، رغم التعديلات المتعلقة بمراكز الإصلاح والتأهيل، لا تزال هناك إشارات إلى تفاوت في مستوى الخدمات والرعاية بين مركز وآخر، وغياب معايير موحدة للمتابعة المستقلة. كذلك، ورغم وجود وحدات حقوق الإنسان، فإن دور بعضها لا يزال محدودًا في الطابع التنسيقي، مع ضعف في نشر بيانات الشكاوى ونتائج فحصها؛ مما يقلل من الأثر في بناء ثقة المواطنين[13].

كما تظهر فجوة تشريعية-تنفيذية في قوانين صدرت أو عُدلت دون استكمال إطارها التنفيذي بالسرعة المطلوبة، مثل تأخر بعض اللوائح التنفيذية، أو ضعف تدريب القائمين على إنفاذ القانون. ويبرز هذا التحدي بشكل خاص في ملفات الحبس الاحتياطي، حرية تداول المعلومات، وتنظيم العمل الأهلي؛ حيث تحقق تقدم نسبي على مستوى النصوص، لكنه لم يصل بعد إلى أثر مستدام أو متكافئ عبر جميع المحافظات.

هذه الفجوات تمثل فرصة حقيقية لتعزيز الجهود في الاستراتيجية الوطنية الجديدة (2026-2031)، من خلال التركيز على آليات الرصد المستقل، تعزيز الشفافية، تكثيف التدريب، وتسريع استكمال الإطار التنفيذي للتشريعات، بما يضمن ترجمة الإرادة السياسية إلى واقع ملموس يعزز ثقة المواطنين والمجتمع الدولي.

رابعًا:

محور الحقوق المدنية والسياسية

يُعد محور الحقوق المدنية والسياسية أحد أكثر محاور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان حساسية وتشابكًا؛ نظرًا لارتباطه المباشر بالحريات العامة، وضمانات العدالة الجنائية، والعلاقة بين المواطن ومؤسسات إنفاذ القانون. وقد استهدفت الاستراتيجية، في هذا المحور، إحداث توازن دقيق بين حماية الحقوق والحريات الأساسية من جهة، ومتطلبات الأمن القومي والاستقرار العام من جهة أخرى، في سياق إقليمي ودولي شديد الاضطراب.

على مستوى الإطار المؤسسي والتشريعي، تحققت عدد من الخطوات الإيجابية التي عكست توجهًا رسميًا لتحسين أوضاع الحقوق المدنية والسياسية. من أبرزها تطوير منظومة مراكز الإصلاح والتأهيل بدلًا من السجون التقليدية؛ حيث تم إنشاء وتطوير 8 مراكز إصلاح وتأهيل[14]، كما شهدت الفترة محل التقييم توسعًا في استخدام قرارات العفو الرئاسي[15] التي شملت إفراجًا عن أكثر من 35 ألف شخص في قضايا جنائية مختلفة خلال الفترة 2021-2025[16]، وإعادة دمج المفرج عنهم في المجتمع عبر لجان العفو التي عملت بشكل دوري[17]، وهو ما مثّل أداة عملية لمعالجة بعض آثار الحبس المطول.

كذلك، شهدت منظومة العدالة الجنائية بعض التحسينات الإجرائية، مثل التوسع في استخدام التقاضي الإلكتروني، الذي غطى أكثر من 70% من المحاكم الابتدائية والاستئنافية حتى 2025، وتطوير البنية الرقمية للمحاكم والنيابات[18]، بما أسهم في تسريع الفصل في أكثر من 500 ألف قضية وتحسين كفاءة التقاضي[19]، وعلى صعيد الحق في المشاركة العامة، شكّل إطلاق الحوار الوطني محطة محورية في مسار إعادة تنشيط المجال العام، باعتباره آلية سياسية مؤسسية هدفت إلى توسيع دوائر المشاركة وإعادة إدماج مختلف التيارات والقوى المجتمعية في نقاش منظم حول أولويات الدولة وسياساتها

العامة[20]. وقد أتاح الحوار عبر جلساته المتخصصة والمتعددة، مساحات أوسع للنقاش السياسي والإعلامي، وفتح قنوات تواصل مباشرة بين السلطة التنفيذية والقوى السياسية، وممثلي المجتمع المدني، والنقابات، والخبراء[21]، بما أسهم في كسر حالة الجمود التي سادت المجال العام لفترات سابقة، وتعزيز ثقافة الحوار والتوافق بدلاً من الإقصاء والاستقطاب.

رغم ما سبق، لا يزال هذا المحور يواجه تحديات جوهرية تتعلق بالفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي. ففي ملف الحبس الاحتياطي، ورغم النصوص الدستورية والتوجيهات الداعية إلى ترشيده، لا تزال هناك انتقادات تتعلق بمدد الحبس المطولة في بعض القضايا، وتأخر الفصل فيها، وهو ما يثير تساؤلات حول فاعلية آليات المراجعة القضائية. كما أن التعديلات المقترحة على قانون الإجراءات الجنائية، رغم أهميتها لم تُستكمل بصورة شاملة خلال فترة الاستراتيجية.

أما فيما يتعلق بحرية التعبير والإعلام، فقد تحقق قدر من التحسن في الخطاب الرسمي والانفتاح النسبي، إلا أن الإطار التشريعي المنظم للإعلام والصحافة لا يزال محل نقاش، خاصة فيما يتعلق بتنظيم النشر الرقمي، وحدود المسئولية الجنائية، وغياب قانون متكامل لتداول المعلومات، كما أكد تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان السنوي الـ18 لعام 2025. كذلك، تظل آليات تنظيم الحق في التجمع السلمي والعمل الحزبي خاضعة لاعتبارات إجرائية تحد من فاعليتها السياسية، رغم الاعتراف الدستوري بها.

يمكن القول إن محور الحقوق المدنية والسياسية شهد تقدمًا نسبيًا ومحسوبًا، ركّز بدرجة أكبر على الجوانب المؤسسية والإجرائية، مقابل بطء نسبي في الإصلاحات التشريعية الجوهرية ذات التأثير المباشر على الحريات العامة. ويعكس هذا المسار إدراك الإدارة السياسية لحساسية هذا المحور، وسعيها لإدارته بمنهج تدريجي.

غير أن التجربة العملية للاستراتيجية الأولى تؤكد أن تحقيق أثر مستدام في هذا المحور يتطلب، في المرحلة المقبلة، الانتقال من إدارة الملفات إلى إصلاح البُنى القانونية نفسها، وتوسيع نطاق الشفافية والإفصاح، وربط الالتزامات المعلنة بمؤشرات قياس واضحة وقابلة للتتبع. وهو ما يجعل من محور الحقوق المدنية والسياسية اختبارًا حقيقيًا لمدى قدرة الاستراتيجية الوطنية الثانية (2026-2031) على إحداث نقلة نوعية على أرض الواقع.

خامسًا:

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

وفي سياق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تظهر بيانات مؤشرات الحماية الاجتماعية والتوسع في برامج الدعم الاجتماعي مدى تأثر السياسات الاقتصادية بمتطلبات الحقوق الأساسية للمواطنين. فقد استفادت ما يقرب من 5 ملايين أسرة من برنامج تكافل وكرامة للدعم النقدي[22] في عام 2024، بإجمالي تحويلات نقدية بلغت حوالي 41 مليار جنيه موجهة للأسر الأكثر احتياجًا كجزء من شبكات الأمان الاجتماعي الحكومي. وتشير البيانات الرسمية إلى أن عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج ارتفع تدريجيًا من نحو 1.7 مليون أسرة عند بداية إطلاقه ليصل إلى 5.2 مليون أسرة بحلول يناير 2026 في جميع محافظات مصر[23]؛ مما يعادل دعمًا لحوالي 22 مليون فرد من السكان الأكثر هشاشة اقتصاديًا واجتماعيًا.

وتعكس هذه الجهود توسعًا مستمرًا في ميزانية الحماية الاجتماعية؛ حيث أُعلن عن زيادة مخصصات برنامج «تكافل وكرامة» في الموازنة للعام المالي 2025/2026 لتصل إلى نحو 55 مليار جنيه، بزيادة قدرها نحو 34% عن العام السابق[24]، مع توجيهات رئاسية لتحويله إلى حق قانوني مُقرّر بموجب قانون الضمان الاجتماعي رقم 12 لسنة 2025، الذي يحول برامج الدعم إلى التزامات قانونية دائمة[25]؛ مما يعزز الاستدامة والحماية القانونية للفئات المستحقة.

وفي جانب الصحة العامة المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يشهد مشروع التأمين الصحي الشامل تقدمًا ملحوظًا في بعض المحافظات؛ إذ بلغت نسبة التغطية في محافظة الأقصر أكثر من 92% من السكان حسب بيانات وزارة الصحة والسكان حتى يناير 2026[26]، مع تسجيل أكثر من 1.3 مليون مستفيد داخل المنظومة[27]؛ مما يعكس تأثيرًا إيجابيًا على إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية خاصة للفئات الأولى بالرعاية.

وتأتي هذه الإحصاءات في ظل ارتفاع إجمالي مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية لتصل إلى 742.6 مليار جنيه في العام المالي 2025/2026، منها نحو 54 مليار جنيه للدعم النقدي المباشر بزيادة قدرها 17% عن العام السابق[28]، مع متوسط قيمة دعم شهري للأسر يصل إلى نحو 900-1,200 جنيه حسب عدد أفراد الأسرة؛ مما يعكس توجه الدولة نحو تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية كجزء أساسي من تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الأمن المعيشي. وعلى الصعيد الثقافي، تم تعزيز الوصول إلى الثقافة من خلال مبادرات لتطوير المكتبات والمراكز الثقافية في المناطق النائية [30]، وتسجيل الخط العربي على قائمة التراث الثقافي غير المادي لليونسكو في 2021؛ مما يعكس جهود الحفاظ على الهوية الثقافية كحق أساسي[31].

يمكن القول إن التقييم الحقوقي المتوازن يقتضي التمييز بين حجم الجهد المبذول ومستوى الأثر الفعلي والمستدام. فمن ناحية نقاط القوة، يُحسب للاستراتيجية الوطنية أنها أسهمت في تحويل قضايا الدعم الاجتماعي والصحة والسكن من تدخلات ظرفية إلى سياسات عامة ممنهجة، مدعومة بأطر تشريعية وموازنات متزايدة، غير أن التجربة العملية للاستراتيجية الأولى تؤكد أن تحقيق أثر مستدام في هذا المحور يتطلب فى المرحلة المقبلة تعزيز آليات الرصد والتقييم لضمان التوزيع العادل للمنافع، وتسريع الاستجابة للتحديات الاقتصادية العالمية، وتوسيع تغطية الخدمات الأساسية (تعليم، صحة، سكن، غذاء) لتشمل كل الفئات دون تمييز، مع ربط الإنجازات بمؤشرات قياس واضحة وقابلة للتتبع. وهو ما يجعل من هذا المحور فرصة رئيسية للاستراتيجية الوطنية الثانية (2026-2031) لتعميق الإصلاحات وتحقيق نقلة نوعية في مستوى معيشة المواطنين، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي والعدالة الشاملة على أرض الواقع.

سادسًا:

محور حقوق الفئات الأولى بالرعاية (المرأة، الطفل، الأشخاص ذوي الإعاقة، كبار السن)

يُعد محور حقوق الفئات الأولى بالرعاية أحد أكثر محاور الاستراتيجية تركيزًا على الفئات الأكثر عرضة للتهميش والحرمان؛ إذ يهدف إلى توفير حماية خاصة ودمج اجتماعي كامل لهذه الفئات، مع ضمان مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة والتنمية. وقد شهد المحور تقدمًا ملموسًا في الإطار التشريعي والمؤسسي خلال الفترة من 2021 حتى نهاية 2025، مدعومًا بمبادرات وطنية وتشريعات جديدة.

شهد المحور إنجازات تشريعية بارزة تعكس التزامًا رسميًا بحماية هذه الفئات. من أبرزها إصدار قانون حقوق المسنين (قانون رقم 19 لسنة 2022)، الذي يضمن حقوق كبار السن في الرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وإنشاء صندوق رعاية كبار السن، إلى جانب تفعيل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10 لسنة 2018 من خلال إصدار أكثر من مليون ونصف بطاقة الخدمات المتكاملة حتى نهاية 2025[32]؛ مما مكّن المستفيدين من الوصول إلى خصومات في النقل والخدمات والإعفاءات الضريبية والوظيفية. كما تم تعديل قانون الطفل رقم 126 لسنة 2008 بعدة مرات لتعزيز حماية الأطفال من العنف والاستغلال، وإطلاق استراتيجية وطنية لحماية الطفل من الإساءة والإهمال[33].

وفي سياق حقوق المرأة، شهد الملف تطورًا تشريعيًا ومؤسسيًا ملحوظًا؛ حيث عززت الدولة الإطار القانوني لحماية المرأة من جميع أشكال العنف، بما في ذلك تشديد العقوبات على جرائم العنف الأسري والتحرش[34]، وتوسيع نطاق وحدات مناهضة العنف ضد المرأة داخل أقسام الشرطة والنيابات. وعلى مستوى المشاركة العامة، ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب إلى نحو 27%، وهي من أعلى النسب في تاريخ الحياة النيابية المصرية[35]، إلى جانب حضور نسائي متزايد في المناصب التنفيذية والقضائية[36]، كما استفادت ملايين النساء من برامج الحماية الاجتماعية؛ حيث تمثل النساء ما

يقرب من 75% من إجمالي المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة"، بما يعزز الحق في الحماية الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي النسبي[37].

على المستوى المؤسسي، تم إنشاء وحدات متخصصة لحماية هذه الفئات داخل الوزارات المعنية (مثل وزارة التضامن الاجتماعي[38] ووزارة الشباب والرياضة[39])، وتشكيل لجان وطنية لمتابعة تنفيذ الحقوق (مثل اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة والمجلس القومي للمرأة والطفل[40]). كما أسهمت مبادرات مثل «حياة كريمة» في تحسين أوضاع الفئات دي في الريف من خلال توفير سكن كريم وخدمات صحية وفرص عمل، مع تخصيص نسبة من المشروعات للأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب والمسنين.

غير أن الخبرة التطبيقية للاستراتيجية الأولى تُبرز أن تعظيم الأثر المستدام لهذا المحور يستلزم في المرحلة المقبلة تعزيز فاعلية التنفيذ الميداني، وتطوير آليات الرصد والمتابعة لضمان عدالة الوصول إلى الخدمات، لا سيما في المناطق النائية والفئات الأشد هشاشة، مع ربط السياسات بمؤشرات قياس أداء واضحة وقابلة للتقييم. وهو ما يجعل من محور حقوق الفئات الأولى بالرعاية أحد المداخل الأساسية للاستراتيجية الوطنية الثانية (2026-2031)، تأكيدًا على أن حمايتها تمثل التزامًا دستوريًا وحقوقيًا أصيلًا، وليس مقاربة قائمة على الرعاية أو الإحسان الاجتماعي.

سابعًا:

ملامح متوقعة للاستراتيجية الوطنية الثانية لحقوق الإنسان (2026-2031)

يمكن القول إن الاستراتيجية الوطنية الأولى لحقوق الإنسان (2021-2026) نجحت في إحداث تحسن ملموس في عدد من الملفات الحقوقية التي ظلت لسنوات طويلة خارج نطاق المعالجة الجادة أو النقاش المؤسسي المنظم. فقد أسهمت في كسر حالة الجمود التي أحاطت بقضايا هيكلية، ووضعتها لأول مرة ضمن إطار وطني معلن، بما أتاح التعامل معها بدرجة أعلى من الشفافية والمنهجية، وأسفر عن تحسينات نسبية مقارنة بالوضع السابق، سواء على مستوى البنية التشريعية، أو الإطار المؤسسي، أو الخطاب الرسمي للدولة.

ومع اقتراب إطلاق الاستراتيجية الوطنية الثانية (2026-2031)، تنتقل الدولة من مرحلة التأسيس وبناء الأطر العامة إلى مرحلة أكثر تقدمًا، تقوم على تعظيم ما تحقق، ومعالجة أوجه القصور، والبناء على القواعد المؤسسية والتشريعية التي تشكلت خلال المرحلة السابقة. ومن ثم، يُتوقع أن تمثل الاستراتيجية الجديدة نقلة نوعية لا تنطلق من فراغ، وإنما تستند إلى تراكم واضح من الخبرات التنفيذية، وآليات المتابعة، والتجربة العملية في إدارة ملف حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، يُرجح أن تولي الاستراتيجية الوطنية الثانية اهتمامًا خاصًا بعدد من المسارات الرئيسة، من أبرزها:

- تعزيز تفعيل الآليات القائمة ورفع كفاءتها، بما يشمل وحدات حقوق الإنسان داخل الوزارات، وآليات تلقي الشكاوى والتظلمات، ومراكز الإصلاح والتأهيل، مع التركيز على معالجة الفجوات التطبيقية التي كشفت عنها تقارير المتابعة، لا سيما في مجالات الحبس الاحتياطي، وحماية الفئات الأولى بالرعاية.

- إدماج مؤشرات أداء قابلة للقياس وجداول زمنية محددة، مصحوبة بآليات تقييم دورية وشفافة تشارك فيها جهات وطنية مستقلة، بما يعزز منطق المساءلة وربط السياسات بالنتائج.

- توسيع دائرة المشاركة المجتمعية بشكل نوعي ومؤسسي، عبر جلسات استماع منتظمة وآليات دائمة تضمن مشاركة فاعلة للمجتمع المدني، والشباب، والفئات المستهدفة، مع توظيف الأدوات الرقمية الحديثة لدعم الحوار والتفاعل المجتمعي.

- تعزيز الرقابة البرلمانية والمساءلة السياسية، من خلال تفعيل الأدوات الرقابية، وعقد جلسات استماع متخصصة، وإلزام الحكومة بتقديم تقارير سنوية مفصلة حول معدلات التنفيذ والتحديات القائمة.

- التركيز على الحقوق الرقمية والذكاء الاصطناعي، عبر إدراج قضايا حماية البيانات الشخصية، والخصوصية، ومنع التمييز الخوارزمي، وحماية الأطفال والشباب من مخاطر الفضاء الإلكتروني، مع وضع إطار قانوني وأخلاقي يوازن بين الابتكار وحماية الخصوصية والأطفال والشباب من مخاطر الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية.

- تطوير آليات شكاوى إلكترونية متكاملة، من خلال إنشاء منصة وطنية موحدة تتيح التقديم والمتابعة بسرعة، مع نشر إحصاءات دورية علنية لتلقي ومتابعة شكاوى حقوق الإنسان، مع ضمان سرعة الاستجابة، ونشر بيانات دورية حول أعداد الشكاوى ونسب البت فيها، بما يعزز الثقة والشفافية.

وفي الختام، تظل حقوق الإنسان في مصر إطارًا حاكمًا للسياسات الوطنية، لا يقتصر على كونه التزامًا دوليًا أو نصًا دستوريًا، بل يعكس إرادة وطنية واعية لبناء مستقبل يليق بالمواطن المصري، يقوم على صون الكرامة الإنسانية، وترسيخ العدالة الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار، ودعم مسارات التنمية الشاملة. وتمثل الاستراتيجية الوطنية الثانية لحقوق الإنسان (2026-2031) الاختبار العملي الأهم لهذه الإرادة، وفرصة حقيقية للانتقال من مرحلة التأسيس إلى مرحلة ترسيخ الأثر، بما يعزز مكانة مصر كنموذج وطني في تبني مقاربة متكاملة لحقوق الإنسان، تحترم السيادة الوطنية، وتصون الخصوصية الثقافية، وتضع كرامة المواطن في قلب عملية صنع السياسات العامة.

الهوامش والمراجع

1. UNESCO, Convention on the Protection and Promotion of the Diversity of Cultural Expressions 2005, accessed January 18, 2026, https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000260710_ara.

2. موقع رئاسة الجمهورية، خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في احتفالية إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ، 11 سبتمبر 2021. https://www.presidency.eg/ar/الرئاسة/خطب-ورسائل/كلمة-الرئيس-عبد-الفتاح-السيسي-في-احتفالية-إطلاق-الاستراتيجية-الوطنية-لحقوق-الإنسان-11-سبتمبر2021-/

3. اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان ، الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (النسخة الكاملة) ، سبتمبر 2021، http://sschr.gov.eg/media/xaonutei/arabic-strategy-final.pdf

4. اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، تقرير عام من التنفيذ» (التقرير الأول)، يناير 2022، https://sschr.gov.eg/ar/reports/first-implementation-report

5. اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان ، تقارير المتابعة السنوية الأربعة https://sschr.gov.eg/ar/reports

6. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2022/2023، https://mped.gov.eg/plan/annual-plan?lang=ar

7. وزارة الداخلية، نبذة عن قطاع حقوق الإنسان، https://site.moi.gov.eg/humanrights/Pages/HumanRightsBrief.aspx

8. المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، المعهد القومي للحوكمة يطلق برنامج تدريبي حول حقوق الإنسان للعاملين بالجهاز الإداري، أكتوبر 2023، https://nigsd.gov.eg/ar/news/%D8%A7%D9%82-%D8%%84%D9%8A%D8%B7%D9%87%D8%AF-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%A8%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82-%D8%A7%D9%88%D9%82%D9%%D8%AD%D9%84-%88%D9%8A-%D8%AD%D9%8A%D8%A8%D9%85%D8%AC-%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%A8%D8%B1%D9%86%86%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82-%D8%A7%D9%88%D9%82%D9%%D8%AD%D9

9. رئاسة مجلس الوزراء، في انتصار جديد... مصر تفوز بعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٦ – ٢٠٢٨، أكتوبر 2025، https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/-%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%8A-%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B2-%D8%A8%D8%B9%D8%B6%-%81%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%8A%D8%AF-%D9%%D8%AC%D8%AF%D9%86%D8%%84%D8%A5%D9%82-%D8%A7%D9%88%D9%82%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%85%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%D9%84%D%85-%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D9%86-%D8%A7%D9%B3%D8%A7%D9/1369329715237445/81%D8%AA%D8%B1%D8%A9-%D9%A2%D9%A0%84%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%9

10. اللجنة العليا الدائمة، تقرير عام من التنفيذ، سبتمبر 2022، https://sschr.gov.eg/ar/reports/first-implementation-report

11. وزارة التضامن الاجتماعي، قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإصدار بطاقات الخدمات المتكاملة، يناير 2025، https://www.moss.gov.eg/ar/news/details/%D85%84%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9%85%D9%83%D8%A7%D9%%D8%AA%D9

12. موقع مبادرة «حياة كريمة» الرسمي، ديسمبر 2025، https://hayatakareema.gov.eg/ar

13. المجلس القومي لحقوق الإنسان، تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان السنوي الـ18 (2025)، يناير 2026، https://nchregypt.org/reports/annual-2025-report-18

14. وزارة الداخلية، تطوير منظومة مراكز الإصلاح والتأهيل وإنشاء 8 مراكز جديدة، يناير 2024، https://www.moi.gov.eg/News/Details/تطوير-مراكز-الإصلاح-والتأهيل-وإنشاء8--مراكز-جديدة

15. رئاسة الجمهورية، قرارات العفو الرئاسي الجماعية خلال الفترة 2021-2025، يناير 2025، https://www.presidency.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%%8A%D8%A9/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%88-%D8%A7%D9%81%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%2025-8A-2021%85%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%AC%D9%8A-%D8%A7%D9%%B3%D9

16. وزارة الداخلية، إحصائيات العفو الرئاسي وإفراج عن أكثر من 35 ألف شخص في قضايا جنائية، فبراير 2025، https://www.moi.gov.eg/News/Details/إحصائيات-العفو-الرئاسي-أكثر-من-35-ألف-محكوم-عليه

17. رئاسة الجمهورية، بيان إعادة دمج المفرج عنهم في المجتمع عبر لجان العفو الدورية، مارس 2025، https://www.presidency.eg/ar/الرئاسة/بيانات-رسمية/إعادة-دمج-المفرج-عنهم-في-المجتمع-عبر-لجان-العفو

18. وزارة العدل، توسيع استخدام التقاضي الإلكتروني ،مارس 2023، https://moj.gov.eg/ar/news/details/توسيع-التقاضي-الإلكتروني-وتغطية-أكثر-من-70-من-المحاكم

19. وزارة العدل، تسريع الفصل في أكثر من 500 ألف قضية من خلال التقاضي الإلكتروني وتحسين كفاءة التقاضي، يوليو 2024، https://moj.gov.eg/ar/news/details/تسريع-الفصل-في-أكثر-من-500-ألف-قضية-عبر-التقاضي-الإلكتروني

20. بوابة الحكومة المصرية، إطلاق الحوار الوطني كآلية سياسية مؤسسية لإعادة تنشيط المجال العام، 26 أبريل 2022، https://www.egypt.gov.eg/ar/news/details/إطلاق-الحوار-الوطني-كآلية-سياسية-مؤسسية-لإعادة-تنشيط-المجال-العام

21. رئاسة الجمهورية، جلسات الحوار الوطني المتخصصة والمتعددة وتوسيع دوائر المشاركة، أكتوبر 2022، https://www.presidency.eg/ar/الرئاسة/أخبار-رئاسية/الحوار-الوطني-جلسات-متخصصة-وتوسيع-دوائر-المشاركة

22. وزارة التضامن الاجتماعي، برنامج تكافل وكرامة يدعم 4.7 مليون أسرة بـ41 مليار جنيه في 2024، ديسمبر 2024، https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=3777

23. وزارة التضامن الاجتماعي، ارتفاع عدد المستفيدين من تكافل وكرامة إلى 5.2 مليون أسرة بحلول يناير 2026، يناير 2026، https://www.moss.gov.eg/ar/news/details/ارتفاع-عدد-المستفيدين-من-تكافل-وكرامة-إلى5---2مليون-أسرة-يناير2026-

24. الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي، التضامن الاجتماعي في 2025 حزمة متكاملة من السياسات والبرامج لبناء شبكة أمان اجتماعي قوية للفئات الأكثر احتياجًا، ديسمبر 2025، https://www.ngo.eg/newsdetails/483

25. وزارة التضامن الاجتماعي، توجيهات رئاسية لتحويل برنامج تكافل وكرامة إلى حق قانوني دائم بموجب قانون الضمان الاجتماعي رقم 12 لسنة 2025، أغسطس 2025، https://www.moss.gov.eg/ar/news/details/توجيهات-رئاسية-تحويل-تكافل-وكرامة-إلى-حق-قانوني-رقم-12-لسنة2025-

26. وزارة التضامن الاجتماعي، توجيهات رئاسية لتحويل برنامج تكافل وكرامة إلى حق قانوني دائم بموجب قانون الضمان الاجتماعي رقم 12 لسنة 2025، أغسطس 2025، https://www.moss.gov.eg/ar/news/details/توجيهات-رئاسية-تحويل-تكافل-وكرامة-إلى-حق-قانوني-رقم-12-لسنة2025-

27. وزارة التضامن الاجتماعي، توجيهات رئاسية لتحويل برنامج تكافل وكرامة إلى حق قانوني دائم بموجب قانون الضمان الاجتماعي رقم 12 لسنة 2025، أغسطس 2025، https://www.moss.gov.eg/ar/news/details/توجيهات-رئاسية-تحويل-تكافل-وكرامة-إلى-حق-قانوني-رقم-12-لسنة2025-

28. الهيئة العامة للاستعلامات، تكافل وكرامة.. عشر سنوات من الدعم النقدي لأكثر من 8 ملايين أسرة مصرية، ديسمبر 2025، https://sis.gov.eg/ar/%D8%A7%D84%D8%%8A/%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%84%D9%985%D8%A9-%83%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%83%D8%A7%D9%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%AA%D985-%D8%84%D8%AF%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%%D8%B9%D8%B4%D8%B1-%D8%B3%D984%D8%A7%85%D9%8-%D9-86%85%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%84%D8%A3%D9%8A-%D9%82%D8%AF%D9%86%D9%84%D9%%A7%D98A%D8%A9%85%D8%B5%D8%B1%D9%86-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%8A%D9%%D9/

29. وزارة التضامن الاجتماعي، حزمة متكاملة من السياسات والبرامج لبناء شبكة أمان اجتماعي قوية للفئات الأكثر احتياجًا، ديسمبر 2025، https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=4519

30. رئاسة مجلس الوزراء، حصاد أنشطة وفعاليات وزارة الثقافة خلال عام 2024 ..عام حافل بالإنجازات الثقافية والفنية على الصعيدين المحلي والدولي، ديسمبر 2024، https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/%D8%A8%D986-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%8A%D8%A7%D981%D8%A9%82%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%86-%D9%%D8%B9%D984%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D9%%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D981%D8%A9-%82%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%/1105941814909571/85-%D8%AD%D8%A7%2024-%D8%B9%D8%A7%D9-85%84-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%%D8%AE%D9

31. منظمة اليونسكو، الخط العربي ينضم إلى قائمة اليونسكو للتراث الثقافي غير المادي، يناير 2022، https://www.unesco.org/ar/articles/alkht-alrby-yndm-aly-qaymt-alywnskw-lltrath-althqafy-ghyr-almady

32. وزارة التضامن الاجتماعي، لجنة إعداد اللائحة التنفيذية لقانون رعاية حقوق المسنين تناقش إعداد تنظيم تشريعي متكامل ينظم منح المسنين العديد من الحقوق، سبتمبر 2024، https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=3504

33. وزارة التضامن الاجتماعي، القباج» تستعرض تقريرًا عن الجهود والخدمات المقدمة للأطفال في مصر، نوفمبر 2022، https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=2697

34. المجلس القومي للمرأة، تشديد العقوبات على جرائم العنف الأسري والتحرش وتوسيع وحدات مناهضة العنف ضد المرأة، يونيو 2023، https://ncw.gov.eg/ar/news/details/تشديد-العقوبات-على-العنف-الأسري-والتحرش-وتوسيع-وحدات-مناهضة-العنف

35. الهيئة العامة للاستعلامات، المراة فى الجمهورية الجديدة، أكتوبر 2025، https://sis.gov.eg/ar/%D985%D8%84%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%A7%D985%D8%B1%D8%A7%D8%A9-%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9/%D8%A7%D9%%AC%D8%AA%D985%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%87%D9%85%D9%84%D8%AC%D9%89-%D8%A7%D9%81%D9%%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%87%D9%85%D9%84%D8%AC%D9%89-%D8%A7%D9%81%D9%%D98A%D8%AF%D8%A9/

36. اندبندنت عربية، 48 قاضية يعتلين منصة «مجلس الدولة» للمرة الأولى في مصر، أغسطس 2025، https://www.independentarabia.com/node/630721/%D8A%D8%B9%D8%AA%8A%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%48-%D9/84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%8%A7%D988%%84%D8%AF%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%85%D8%AC%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%84%D9%%D98A-%-%81%D9%89-%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%84%D8%A9-%D9%D985%D8%B5%D8%B1%D9

37. وزارة التضامن الاجتماعي، حزمة متكاملة من السياسات والبرامج لبناء شبكة أمان اجتماعي قوية للفئات الأكثر احتياجًا، ديسمبر 2025، https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=4519

38. وزارة التضامن الاجتماعي، إنشاء وحدات متخصصة لحماية الفئات الأولى بالرعاية داخل الوزارات المعنية، أكتوبر 2023، https://www.moss.gov.eg/ar/news/details/إنشاء-وحدات-متخصصة-لحماية-الفئات-الأولى-بالرعاية

39. الهيئة العامة للاستعلامات، مبادرات تمكين الشباب، نوفمبر 2023 https://hrightsstudies.sis.gov.eg/%D8%A7%D982-%84%D8%AD%D9%85%D8%A9/%D8%8A%D9%83%D8%B1%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A-%D8%A7%D9%81%D9%%D985%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%82-%D8%A7%D9%88%D9%82%D9%%AD%D984%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8%86-%D8%A7%D9%8A%D9%83%D9%85%D9%D8%AA-%D8%AA%D9/

40. رئاسة الجمهورية، تشكيل اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة والمجلس القومي للمرأة والطفل لمتابعة تنفيذ الحقوق، يناير 2022، https://www.presidency.eg/ar/الرئاسة/أخبار-رئاسية/تشكيل-اللجنة-الوطنية-للأشخاص-ذوي-الإعاقة-والمجلس-القومي-للمرأة-والطفل

لمزيد من القراءة

يمكنكم زيارة مكتبة المركز